

معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني - مقارنة سيميائية -

The Meaning of Meaning according to Abd al-Qaher al-Jurjani
- A Semiotic Approach -

د. الطاهر هاشمي

أستاذ محاضر (أ)، تخصص: نقد عربي قديم

جامعة سعيدة "الدكتور مولاي الطاهر"

hachemitahar8@gmail.com

تاريخ الإرسال: / .. / ..	تاريخ القبول: / .. / ..	تاريخ النشر: / .. / ..
الملخص: تتفرد اللغة العربية على مستوى بنائها العميق بخاصية الثراء والتحول على مستوى المدلول، الذي يصبح بدوره علامة ثانية تشير إلى مدلول آخر، تتجاوز بواسطته البنية اللغوية للتركيب الصورة النمطية للتعبير المباشر، وهذا النوع من التحول الدلالي لا يحدث بواسطة العلامات اللغوية في حالة أفرادها، ولكنه يتحقق في إطار التركيب كبنية عميقة غير مباشرة يسميها عبد القاهر الجرجاني بـ: "معنى المعنى"، الذي لا يمكن الوصول إليه بدلالة اللفظ وحده، وإنما "يدلّك" اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. إن فكرة "معنى المعنى" عند عبد القاهر بهذا التصور -تؤسس على صعيد نظام العلامات اللغوية لنهج سيميائي في تقدير المدلول اللغوي للتركيب، ولذلك اخترنا هذه المقاربة السيميائية من أجل الكشف عن وجوه دلالات التراكيب على "معنى المعنى"، عندما ترتقي اللغة -على صعيد النظم والتأليف- من التعبير عن المعنى المباشر إلى مستوى أداء الأغراض التي توجبها مقاصدُ المُخاطبين وأحوال المتلقين.		

الكلمات المفتاحية: المعنى-الثاني -عبد القاهر-الدلالة - السيميائية.

Summary:

The Arabic language is unique at the level of its deep construction with the feature of richness, and transformation at the level of the signified. This in turn becomes a second sign indicating another signified, by which the linguistic structure of synthesis transcends the stereotyped image of the direct expression. This type of semantic transformation does not occur by linguistic signs in the case of its singularity, but is achieved within the framework of the synthesis as a deep indirect structure called "the meaning of meaning" according to Abdul-Qaher Al-Jurjani. The latter cannot be reached by the meaning of the utterance alone, but rather "the word indicates to you the meaning which its subject requires in the language, and then you find a second indication that leads to the purpose. "According to Abdul Qaher " .

The idea of "meaning of meaning", with this conception, is established on the level of the linguistic signs system of a semiotic approach in assessing the linguistic meaning of the composition. To this end, we have chosen this semiotic approach in order to reveal the different connotations of the structures on the "meaning of the meaning" when the language rises - at the level of Systems and composition - from the expression of direct meaning to the level of performance of the purposes dictated by the intentions of the addressees and the conditions of the recipients.

Keywords: meaning - second -Abdul Qaher - semantics- semiotics.

مقدمة:

يتناول هذا البحث موضوع "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني، في ضوء مقارنة سيميائية، تتوخى الكشف عن جملة من التقاطعات المعرفية والمنهجية بين هذا المفهوم البلاغي الناضج في ساق قضية "النظم" عند عبد القاهر، وما يقابله من وجوه التماثل والتشاكل في سياق الدرس السيميائي الحديث، انطلاقاً من اعتبار ما قدمه عبد القاهر على صعيد تحليله اللغوي

والبلاغي يرقى في كثير من جوانبه المنهجية إلى مستوى ما يقدمه التحليل السيميائي لمنظومة الإشارات اللغوية في الدلالة على المعاني والأشياء، كوسائط رمزية في غاية الغموض والتعقيد.

وموضوع هذه الورقة البحثية لا يسعى إلى التعريف بالمعنى كما قد يوحي بذلك ظاهر العنوان، بل يتطرق إلى دراسة المعنى اللغوي من جهة تفاوت مستويات الدلالة بين البنية السطحية والبنية العميقة للكلام المتروك عن ظاهره، في أشكال التعبير المجازية المختلفة التي يحققها نظم الكلام على الوجوه والفروق الموافقة للأغراض والمقاصد.

كما أنّ موضوع المقاربة السيميائية مع هذا المحتوى البلاغي لـ "معنى المعنى" عند عبد القاهر لا يتوخى البحث عن تطابق إجرائي في تحليل الأنساق اللغوية للكلام كبنيات إشارية ورمزية وفق مناهج التحليل السيميائي، وإنما غاية هذه المقاربة هي إحداث مكاشفة على مستوى المعارف النظرية بين المفهوم الجرجاني لطبيعة الدلالة في التركيب المجازي من خلال فكرة "معنى المعنى"، وبعض المفاهيم السيميائية لنظام التركيب اللغوي كبنية رمزية تُحيل على المعاني بوسائط غير مباشرة، انطلاقاً من اعتبار ما قدمته الأدوات الإجرائية في هذا المنهج قادر على إكساب موضوع "معنى المعنى" - كما يفهمه الجرجاني - الكثير من الأهمية والدقة، ذلك لأنّ التجارب الإنسانية في ميدان المعرفة تراث مشترك بين البشر يقوم - في جوهره - على علاقة التأثير والتأثير، إذ يمكن أن تتقاطع روافده مهما تباعد الزمان والمكان، ومهما اختلفت المنابع والمشارب، وتباينت الأغراض والمقاصد. وهو بذلك قابل لأن يُقرأ في مرايا مختلفة من هذا الإرث المعرفي المشترك، وما يؤكد ذلك هو أنّ الكثير من الاستنتاجات المهمة في تراثنا العربي - في مجال اللغة والأدب والفكر - ما كانت لتحظى بالنضارة والإشراق، إلا بعدما انعكست في مرآة التراث الإنساني العام، وفي مجالات البحث اللغوي المعاصر بوجه خاص، لكونها جاء حصيلة النظر الموضوعي الدقيق لعمليات مكثفة من الاختبار والتجريب.

1- الدلالة اللغوية ومعارية الاستعمال:

اتجه اهتمام علماء العربية منذ مراحل البحث الأولى إلى تناول اللغة بوصفها مادة وموضوعا للإعجاز القرآني، ذلك لأنّ النصّ القرآني قد أحدث على مستوى البيان والبلاغة مفارقة خارقة للمألوف من كلام العرب شعرا ونثرا، بما تحقق في نظمه وتركيبه من طرائق الكشف عن المقاصد والأغراض، ولأنّ النصّ القرآني بيان شامل عن أحكام العقيدة والشريعة تُوجبُ مقاصده وأغراضه التّعبدَ بما تقتضيه من دلالات، فإنّ استنباط الأحكام المترتبة عنها عقيدة وشريعة استدعى عناية بالغة بكل ما تعلق بنظمها وتركيبها وسياق عباراتها، وقد تحقق بفضل هذه العناية البالغة عمق التحليل وأصالة المنهج، ودقة الكشف عن الدلالة والاقتضاء.

ومن هنا خرج الدرس اللغوي العربي بمفهومه الشامل - من رحم النصّ القرآني كظاهرة لغوية ذات خصوصية هامة مرتبطة دلاليا بالمقاصد والأغراض؛ ملبية لمتطلبات العقل في تقدير المعاني، مستجيبة لحاجات الوجدان في تحقيق الآثار النفسية، والمشاعر القلبية، ليتناول الظاهرة اللغوية في مستوياتها المتعددة، ويحدد في كل المواطن الضوابط الكفيلة بحفظ هذه اللغة من اللحن والتحريف، الذي يضيع بسببه جوهر ما في اللغة العربية من الدقة والبيان.

وتحت هذا الدافع سعى أهل اللغة الأوائل إلى وضع المصنفات النحوية التي تضمن للغة سلامتها ودقتها، كما فعل "سيبويه" في "الكتاب"، ولم يقف حرص اللغويين عند هذا الحد، بل اتجه اهتمامهم إلى تقديس هذه القواعد المستنبطة، وجعلها معيارا ثابتا لقياس درجة السلامة اللغوية، وفي مقابل ذلك درجة الفساد الناشئ عن انتهاك هذه المعايير، ولم يكن من السهل تقبل كل نزعة للتجديد مهما كان حرصها على احترام صفاء اللغة وقداثة القوانين والضوابط التي تحكمها، وقد كان هذا التّصوّر رهين النظرة الدينية القاصرة؛ التي لا تفصل بين القيمة النفسية والاجتماعية للغة وبين وظيفتها ضمن النصّ القرآني المقدس كأداة لتبليغ العقيدة والشريعة.

ولم يكن موقفهم من اللغة محكوم بهالة التقديس للقديم وحسب، بل إن نظرتهم كانت موجّهة باستمرار بمجموعة من الدوافع الموضوعية أيضا، وفي مقدمتها اعتبار اللغة «ظاهرة كونية ذات تجليات متعالية»¹، لا يتحقق منها في الاستعمال البشري - مهما علا شأنه من الجودة

والإتقان - إلاّ مستويات متدنية ومتفاوتة في تماثلها مع الصورة المثالية للغة، والتي يكون النص القرآني قد جسدها فعلا فيما يعرف بمسألة الإعجاز.

ولا شك أنه من الطبيعي أن يحدث بسبب ذلك نشوء موقف المفاضلة بين مستويات الاستعمال اللغوي، فيغذي موقف المفاضلة هذا الكثير من النزعات المتخذة حيال الظاهرة اللغوية، كما يسهم بشكل إيجابي في إثراء الساحة الفكرية والنقدية، رغم أنه ظل موقفا أخلاقيا؛ يقيم مراتب الاستعمال اللغوي، ودرجات التعامل مع اللغة بشكل عام بالقياس إلى سلم القيم الذي تصدر عنه.

وهكذا «فالجاء بين المواقف التي اتخذها الأسبقون حيال الظاهرة اللغوية في معيارها واستعمالها متجسم في أنها "تقويمية"؛ تحرص على إرجاع المنحرف قويا والمعوج مستقيما، وفي أنها "تقييمية"؛ تجري أحكامها في ضوء سلم القيم الذي تستند إليه»².

وعلى ضوء ذلك تقرر توسيع مجال النظر إلى الظاهرة اللغوية في إطارها الوظيفي، ليشمل بذلك ربطها بمسألة التفكير لدى الإنسان، باعتبارها الصورة الحية التي تعبّر عن مكونات العقل وخواطر النفس.

لقد خرجت اللغة على مستوى الاستعمال إلى أداء المعنى بطرق مختلفة وبأساليب شتى، حتى غدا التعبير عن هذا المعنى الواحد متفاوتا جودة وقبحا، بقدر ما ينصرف عن نمطية المعيار. ومن ثمّ أصبح تقييم الدلالة اللغوية في ضوء معيارية الاستعمال خاضعا لجملة من المعطيات قوامها ارتباط المعنى بالمادة الأدبية، من خلال لغة الشعر على وجه التحديد، حيث صارت هذه الأخيرة مرجعية أساسية لتفسير الظاهرة الإعجازية في القرآن الكريم، انطلاقا من معياريته في قياس درجة الجودة والقبح في ما عداه من كلام البشر شعرا ونثرا، غير أنّ هذا الارتباط لم يبق معزولا عن الجدل الكلامي (الفكري والفلسفي) الذي نشأ بعد ذلك، وهو ما أحدث -على مستوى تقييم معيارية الاستعمال- تحولا جديدا في طبيعة التفكير اللغوي، انطلاقا من معطيات التأثير الفلسفي والفكري الوافد من ثقافة الأمم الأخرى، حيث استطاع من خلاله جمهور من علماء العربية أن يتجاوزوا الكثير من المفاهيم التقليدية السابقة، التي لم تتجاوز في جملتها معيارية الاستعمال، ولم تستند إلى القياس والاستدلال إلاّ في المراحل اللاحقة.

إنّ ما أحدثه الاحتكاك بين ثقافة العرب وثقافات الأمم الأخرى وفي مقدمتها الثقافة اليونانية -أسهم إلى حدٍ كبير في تحويل وجهة الدرس اللغوي إلى ما هو خارج اللغة؛ أو لنقل أسهم في إدخال ما هو خارج اللغة إلى اللغة ذاتها، متأثراً في ذلك بمخرجات هذا الاحتكاك على مستوى المفاهيم النظرية، التي تمتد إلى الفلسفة والفكر اليونانيين، لا سيما ما تعلّق منها بآراء «أرسطو» اللغوية في المنطق ونقد الشعر.

وإذا سلمنا بهذا الاحتكاك الفعلي بين الثقافة العربية والثقافة اليونانية، فإننا نحتاج إلى القول: بأن آثار هذا التواصل لم تقتصر على المفاهيم النظرية وحسب، بل تعدتها إلى الممارسة والتطبيق من خلال توظيف الفعل النقدي في التعامل مع أساليب التعبير الأدبي، في لغة الشعر بوجه خاص. وبذلك استطاع دارس اللغة أن يجعل منها ميداناً مستقلاً يتجاوز من خلاله نمطية المعيار، التي لم يكن هدفها الأساسي سوى البحث عن المعنى كحقيقة جوهرية، تقوم على اعتبار اللغة منظومة من الأصوات المتعارف عليها في مجتمع معين، وفق قواعد خاصة تستجيب لحاجات متكلميها وأغراضهم المختلفة من جهة، وتعبّر في الوقت ذاته عن مكنون ما تتطوي عليه طبيعة المجموعة البشرية، التي تنصهر مقوماتها في اللسان المعبر عنها من جهة ثانية.

ومن هنا فإن هذه المنظومة اللغوية - وبغض النظر عن طبيعتها نشوئها وتشكلها - تمثل الحد المعياري الذي يوجه دلالة الألفاظ اللغوية مفردة ومركبة، وهو ما ترتب عليه إخضاع المعنى في البلاغة العربية إلى فكرة تجاوز لغة المعيار كنمط من التعبير المباشر القابل للإدراك بمجرد الانتماء إلى المنظومة المشكلة للدلالات اللغوية الأصلية.

وعلى هذا الأساس فإن البلاغة العربية - وهي تؤسس قواعدها الكبرى في التعامل مع اللغة كبناء يتشكل من خلاله المعنى - لم تستطع تجاوز جدلية الثنائية القائمة بين الشكل والمضمون أو اللفظ والمعنى، وربما يكون قد قصر من جهد البلاغة آنذاك، وعدم قدرتها على تجاوز هذا الطرح المهيمن لفترة طويلة من الزمن هو روح التقديس والإجلال للنماذج الراقية التي أنتجت قرائح الشعراء في العصر الجاهلي على وجه التحديد، إلى درجة أن هيمنة هذا التقديس لم تقتصر على مجرد الاحتكام لنمطية هذه النماذج في فنون القول الأدبية، بل صارت أيضاً مقاييس في مجال

تحديد دلالات النصوص المقدسة، وفي مقدمتها القرآن الكريم، ككتاب سماوي جمع بين دفتيه كل أشكال التعبير العربي، التي احتكم المفسرون وعلماء الأصول في تحديد بعض دلالاتها إلى مدلولات الألفاظ والصيغ المشابهة لها من نصوص الشعر الجاهلي، ولهذا لم يعد يوجه بقوة هذه الأحكام البلاغية سوى العرف والتقاليد السائدة في النماذج السابقة.

ولأن مباحث المعنى في البلاغة العربية قد اشتغلت على مادة الشعر، كمجال خصب للمعنى البياني المتولد و"المتماهي" في سياق خصوصي، وتركيب متميز، عن الاستعمال العادي للغة، فإن مباحث المعنى في الشعر عموماً «لم تخرج عن مفهوم الماهية التي تحدث عنها أرسطو»³.

ذلك لأن التلازم بين اللفظ والمعنى الذي اعتدّت به مختلف الدراسات اللغوية والنقدية العربية آتٍ من التلازم بين معنى الشيء ومادته في مفهوم الماهية الأرسطي «حيث جوهر الأشياء لا ينفصل عن تحققها المادي، غير أن هذا الجوهر معزول عن الانطباعات القائمة حوله»⁴، وهذا التلازم هو الذي يعطي الدلالات الأصلية قدرتها على الثبات في وجه كل التأويلات والافتراضات الممكنة والمتعلقة بها، لأن كل تأويل أو افتراض يبقى - في واقع الأمر - خارج حدود الدلالة الأصلية الثابتة، غير أن العلاقات الوضعية تعطي اللغة قيمة بذاتها خارج أي سياق، وتدل على أسبقية معناها، ومن هنا فاستعمالها إنما يعني القصد إلى إرادة المعنى الذي وُضعت له «وما يدل على المفهوم الوضعي للغة هو استقلال اللفظة عن معناها؛ أي استقلال الدال عن المدلول، وبالتالي وجود المعاني ما قبل اللغة، وهذا الوجود بذاته تأسيس للغيب؛ أي أنه اعتراف بالمعنى الكلي الذي يقف وراء تفسير جميع الظواهر الدنيوية، بصرف النظر عن معرفة واضع اللغة، فالوضع - إلهيا كان أم إنسانيا - يتجاوز التجربة التاريخية للإنسان، وينفي إمكانية النشوء الطبيعي للغة في علاقتها بالحياة البشرية»⁵، حيث تبقى نشأة اللغة الصورة الغامضة خارج كل تأسيس تاريخي لا ينظر إليها على أنها شكل من التعبير الإنساني الراقى؛ قطعت في تاريخها الطويل مراحل من التطور حتى انتهت إلى صورتها الناضجة كما هي عليه اليوم، بل كما كانت عليه في عصور عزها وازدهارها، ولا سيما في العصر الجاهلي؛ أين كان التعبير اللغوي سليقة مرتجلة.

هذا وقد كان موقف النقد العربي القديم - في عمومته - من " الكلمة " موقفا خاصا، حيث ميّز من خلالها بين ما هو جوهري ملازم لها وبين ما هو عرضي طارئ، تأخذ فيه الكلمة دلالات كثيرة ومتباينة في معانيها، غير أن أكثر اللغويين والبلاغيين عاملوا مختلف التغيرات الدلالية التي تلحق الكلمة معاملة الأعراض الطارئة الفانية؛ حتى وإن كانت هذه الأعراض الطارئة قادرة على الإشارة إلى المعنى والإحالة عليه إلا أنها - في الغالب - لا تقدّم الحقيقة الجوهرية الكامنة للدلالة الأصلية للكلمة « وقد تكون هذه الحقيقة أو الماهية حسية، وقد تكون عقلية متحققة أو غير متحققة في عالم حسي؛ والصورة الحسية مستقلة ومتميزة عن المعنى العقلي؛ المعنى العقلي أشرف، والشاعر يستخدم الصورة الحسية والمعاني العقلية معا، ولكنه لا يحول إحداها إلى الأخرى »⁶.

إنّ هذه النظرة الأحادية التي تفصل بين اللغة كمادة صوتية أو معان عقلية، لا ترقى إلى تقديم التفسير المقنع لحقيقة الكلمة كوجه من وجوه التحقق الفعلي للغة. ويتأثير من هذا التصور كان قوام فلسفة الناقد القديم، هو تمييزه بين الجوهري والعرضي، انطلاقا من التمييز بين الجزئي والعام، أو الفردي والكلي، حيث كلّ جزء من هذا التقسيم يحيا في نظام خاص متميز، ولا مجال لتصور التداخل بينهما. وهذا ما يحتم - على حد تعبير أدونيس - «إعادة النظر في النقد القديم مفهوما ودورا، إذ لو كان الشعر - في نظره - فناً بالمعنى الحصري، فإن نقده لا يجب أن يبدأ من الأفكار كما هو الحال دائما في النقد الشائع، بل من كونه صناعة خاصة؛ نسيجا لغويا لا صندوق أفكار، ودراسة هذا النسيج المبني، هي وحدها التي تتيح جلاء ما نسميه «بالمعنى»، أو «المضمون» أو «الرؤيا»، أو «الهدف»، أو «الغرض»، وهي التي تتيح لنا أن نعرف ما هو أبعد: هل هذا المعنى منته؟ أم أنه يُستنفذ بقراءته الأولى؟ وما تكون علاقته بذلك النسيج اللغوي؟»⁷.

كل هذه الأسئلة وغيرها لا نستطيع الإجابة عنها إلى حين تصبح - في تصورنا - قيمة الأشياء مدركة بصورتها الكلية، على اعتبار اللغة في كل أحوالها نسجا من التعبير تتوحد فيه صورة المبني والمعنى معا حتى يستحيل النظر إلى أحدهما دون النظر إلى الآخر.

2- البعد السيميائي لمعنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني:

في إطار محاولة الإجابة عن الأسئلة الجوهرية السابقة الذكر، نتيح لنا فكرة "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني فضاءً رحباً لقراءة المعنى اللامتناهي؛ المعنى المتكاثر المتلون، وذلك بالوقوف المتأمل عند مقولتيه المشهورتين في كتابه: دلائل الإعجاز حيث يقول هذا الشأن: «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد، وبالاتفاق عن عمرو فقلت: عمرو منطلق، وعلى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالةً ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»⁸، ثم ينتهي من ذلك إلى القول: «وإذا قد عرفت هذه الجملة فهانها عبارة مختصرة وهي أن نقول: المعنى و"معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، و"بمعنى المعنى" أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»⁹.

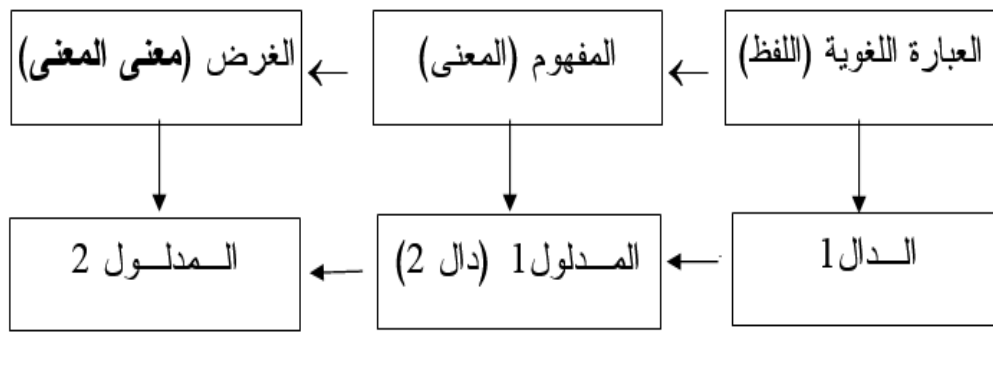
ولمّا كانت ألفاظ اللغة -فيما يرى عبد القاهر الجرجاني- مجرد علامات وسميات دالة عن المعاني بحكم «أن الألفاظ لا تتراد لأنفسها وإنما تتراد لتجعل أدلة على المعاني، فإذا عدت الذي له تتراد أو اختلف أمرها فيه لم تعد بالأوصاف التي تكون في أنفسها»¹⁰، وهذا ما يعطي لاستثمار مفهوم العلامة في معرفة مستويات اللغة حضوره الإيجابي في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية البارزة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر فكرة "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني.

إنّ هذه النظرية -إن صح هذا الوصف- بالرغم من مفهومها اللغوي البسيط فهي تؤسس لدى عبد القاهر -على مستوى نظام العلامة- نموذجاً راقياً للتعامل مع لغة البلاغة من وجه وبلاغة اللغة من وجه آخر، ذلك لأنّ العلامات اللغوية (الكلمات) يمكن أن تتساوى من حيث دلالاتها مع غيرها من أنواع العلامات الأخرى، إلا أنها ترقى عنها كثيراً في أداء الوظائف الحيوية للغة كعمان قابلة للتجدد والنماء من جهة، وقابلة للدخول في سياق القراءة والتأويل المتعدد من جهة ثانية، لأنّ اللغة الإنسانية تنفرد على مستوى بنائها العميق بخاصية الثراء والتحول على

مستوى المدلول، الذي يصبح بدوره علامة من نوع آخر تشير إلى مدلول ثان، وهو ما يعرف بالتحول الدلالي في أنماط المجاز المختلفة، حيث تتحول الصياغة الأسلوبية للغة من مستوى الوظيفة الإبلابية إلى مستوى الوظيفة البلاغية.

وبدافع من الحرص الشديد على استكناه أسرار الصيغ التركيبية "الدالة" في المستوى البياني والجمالي للغة، صاغ عبد القاهر الجرجاني فكرة "معنى المعنى"، وهي -لا شك- فكرة ذات أهمية بالغة إذا قرنت بأحدث الدراسات اللغوية من خلال المنهج السيميائي الحديث، حتى يمكن القول إن هذه الدراسات الأخيرة، لا تعدو أن تكون مجموعة من الشروح والتفصيلات المطولة لهذه الفكرة، وإن كان مفهوم النظم عند عبد القاهر قد أحاط في عمومته بمختلف الشروحات المتعلقة منها بمسألة الدلالة، حيث اعتبرها ابتداءً أنها «تجري مجرى العلامات والسميات، ولا معنى للعلامة أو السمة حتى يحمل الشيء ما جُعِلت العلامة دليلاً عليه وخلافه»¹¹.

وهنا يجب أن نؤكد مرة أخرى أن العلامة المتماهية في سياق دلالي، لا بد أن تصل في نهاية المطاف إلى إنتاج المعنى الأول والثاني، حينما تتجاوز العلامة اللغوية مجال التواصل المباشر إلى الوظيفة التعبيرية التأثيرية عن طريق الدلالة المجازية، والتي يمكن أن نمثل لها على صعيد العلاقة بين الدال والمدلول كالتالي:



وإذا كان عبد القاهر يرى مسألة الانتقال من المعنى إلى "معنى المعنى" - في حالة المتلقي - يقع على سبيل الاستدلال، فإن الاستدلال الذي يعنيه -دون شك- هو الاستدلال العقلي الذي يجعل المتلقي طرفاً في عملية نسج النص عن طريق التأويل، حيث لا يستطيع المتلقي

الوصول إلى المعاني الثواني إلا من طريق دلالات المعاني على المعاني؛ وهو ما يؤكد بقوله: « وإذا كان ذلك كذلك علمَ ضرورة أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنهم أرادوا به أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه، متمكناً في دلالاته، مستقلاً بواسطته، يسفر بينك وبينه أحسن سفارة، ويشير لك إليه أحسن إشارة، حتى يخيّل إليك أنك فهمته من حاف اللفظ، وذلك لقلّة الكلفة فيه عليك، وسرعة وصوله إليك »¹².

ولما كان المعنى الثاني هو غاية الدلالة، من حيث هي أغراض ومقاصد، فإن ذلك يحتم تجاوز دراسة المعنى، إلى "معنى المعنى"، بوصف الأول دلالةً أصلية للفظ بحكم الوضع اللغوي، لا ينتهي عندها القصد بالدلالة والإشارة، في حين أن "معنى المعنى" فهو غاية ما يدل عليه اللفظ بواسطة المعنى، حين يخرج مدلول اللفظ ليتحول بدوره إلى دال ثان يأخذ في الدلالة حكم علاقة اللفظ بالمعنى، أو حكم علاقة الدال بالمدلول في اللغة التواصلية، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة مقارنة موضوع "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني مع بعض المفاهيم السيميائية في الدرس اللساني الحديث من أجل الكشف عن الجوانب الخفية التي تتحكم في توجيه الدلالة على المعنى في المنظومة الرمزية، التي تعتبر اللغة اللسانية فيها أكثر الأنظمة تعقيداً وثراء على الرغم مما تتوفر عليه من قرائن التوجيه الدلالي على مستوى التركيب اللغوي للكلام.

هذا وإن كانت الأدوات الإجرائية لهذا المنهج لم تتبلور بشكل واضح إلا بعد ظهور كتابي غريماس (المعنى سنة 1970). و (المعنى الثاني سنة 1983)¹³، مع ملاحظة أن هذه الدراسات لم تحظ بهذا التتويج إلا بعد جهود كبيرة ومتنوعة أسهمت فيها أعمال الكثير من اللغويين ابتداء من أعمال "ساندريس بيرس" ومن جاء بعده، وقد تجاوز هذا الأخير في بحوثه اللغوية الطرح اللساني الثنائي عند "سوسير"، من خلال ما حدده في مثلث الشهير حيث تشكل فيه الإشارة الضلع الأساسي الذي له علاقة حقيقية مع الموضوع؛ فتصبح الدلالة عنده مشكلة على النحو التالي: (الإشارة ← الموضوع ← المعنى). وهذا هو الذي يجعل المدلول إشارة تحتاج بنفسها إلى مدلول آخر، على نحو ما تحيل عليه فكرة "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني في أبسط معانيها، ولعل هذا

الطرح هو نفسه الذي أقاما عليه كل من "أوغدن Ogden" و"رتشاردز Richards" نظريتهما في تحليل مفهوم "معنى المعنى" (The meaning of meaning)، حيث حددا ذلك على ضوء ما يعرف "بالمثلث الأساسي" الذي يعين الجوانب الرئيسة لأية علاقة رمزية؛ فالجانب الأول هو الرمز الذي يقابله في اللغة الكلمة المكونة من مجموعة من الأصوات، والجانب الثاني هو المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع، أما الجانب الثالث فهو الشيء نفسه، وقد يطلق عليه أحيانا "المقصود" أو "الشيء المعنى"، وهو ما يمكن أن نسميه في نظر الجرجاني بـ "معنى المعنى"، على الرغم من أن ما ذهب إليه "أوغدن" و"رتشاردز" في هذا الاتجاه لم يتجاوز المفهوم الضيق للمعنى، على اعتبار أنه علاقة متبادلة بين الدال والمدلول. تلك العلاقة التي تمكن أحدهما من استدعاء الآخر، مثل ما يتصور ذلك "دي سوسير"، كما أن "معنى المعنى" عندهما اقترب من التعريف بالمعنى على غير ما هو مقصود تماما بمفهومه عند الجرجاني، الذي يعتبر المعنى الأول مُحِيلا على الثاني؛ من حيث أن الأول مجاله اللغة التقريرية المباشرة، في حين أن مجال المعنى الثاني هو اللغة الأدبية الراقية؛ لغة الإشارة والرمز والتلميح، فيما يعرف بأشكال المجاز المختلفة؛ اللغة التي تتجاوز المعجم إلى الكلام الفردي المحكوم بتبليغ المقاصد والأغراض الخاصة، حيث لا يقف المتلقي لها عند الدلالة المعجمية للكلمة إلا ليجعل هذا الوقوف محطة أولى لازمة للانتقال منها إلى دلالة أخرى مترتبة عنها ومرتبطة بها.

ولأن هذا التجوز من المدلول المعجمي إلى مدلول آخر يحصل أكثر ما يحصل بطرق البيان المعروفة فإن الجرجاني خص "معنى المعنى" الذي مداره الدلالة الثانية بهذا الاصطلاح دون غيره من طرق التجوز الأخرى في علمي المعاني والبدیع، لا لأن هذه الأخيرة لا تحقق "معنى المعنى" على نحو ما يحصل بالصورة البيانية، ولكن لأن التجوز بالمعاني فيها من طبيعة خاصة.

3- المفهوم النظامي لـ "معنى المعنى" عند عبد القاهر وعلاقته بالدلالة السيميائية عند دي سوسير:

إذا جاز في بداية الأمر التقريب بين منهج عبد القاهر الجرجاني في طرح فكرة "معنى المعنى" من منطلق نظرية النظم، وبين منهج "دي سوسير" في فهمه لنظام اللغة كمنظومة من

العلامات القائمة على العلاقات النسقية للبنية، فإنه يمكن القول ابتداءً إنّ الكثير من المفاهيم الأساسية التي صاغها "دي سوسير" حول نظام العلامات اللغوية تتجلى بشكل واضح في منهج عبد القاهر من خلال تحليلاته المختلفة لطرائق النظم المعبرة عن فكرة "معنى المعنى"، ذلك لأنّ عبد القاهر لا يتصور حدوث الدلالة في هذا المستوى خارج دائرة النظم والتركيب، وفق ما يسميه بالتعليق، حيث يقول: «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»¹⁴، ويرى أنّ أساس هذا التعليق قائم على ما يوجبه العقل من الوجوه والفروق التي تقتضيها المقاصد والأغراض بقوله: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»¹⁵، وقريباً من هذا المفهوم يقول "دي سوسير": «إن مفهوم التركيب لا ينطبق على الكلمات وحسب، بل على مجموع الكلمات والوحدات المعقدة من المقاييس والأصناف كافة»¹⁶.

ويبدو أنّ هذه الصورة المتقاربة نظرياً بين "سوسير" وعبد القاهر، مع أهميتها لا تشكل على المستوى المنهجي أرضية كافية لإحداث المقاربة المطلوبة بين مفهوميها عن طبيعة الدلالة في التركيب اللغوي لأن مفهوم التركيب في نظر "دي سوسير" مشكلة كلامية أكثر منها لغوية، وهي كذلك ليست جزءاً من المشكلة الأساسية لعلم اللغة، لأن تركيب اللغة -حسب سوسير- أمر ممكن بالنظر إلى كون التركيب اللغوي مسألة تقليدية يجب أن يتعلمه الطفل قبل أن يصبح في عداد متكلمي اللغة، من خلال تعوده على تركيب البنيات الصوتية، ثم إنشاء الأنساق التركيبية التقليدية، ومحاكاة الصور النظامية الجاهزة.

إن تحديد "سوسير" للنظم وربطه بالكلام وليس باللغة يأتي على رأس التقاطعات الكبرى بين منهجه في فهم طبيعة الدلالة في التركيب اللغوي، ومنهج عبد القاهر في تفسير وجوه الدلالة في التعابير المجازية، باعتبارها خلاصة التأليف والتركيب، وليست حصيلة دلالات الألفاظ المفردة، حيث لم يخرج موقف عبد القاهر في هذه المسألة عن جل الاعتبارات المتعلقة بالطبيعة التركيبية لبنية الكلام إلا في ما تتصف فيه هذه البنية بالانغلاق عند "سوسير" والانفتاح عند عبد القاهر، لاعتبارات تتعلق بخصوصية النص من جهة، وطبيعة المتلقي من جهة ثانية.

ولأن البحث عن آليات المقاربة بين المفاهيم التي ترتب عليها البحث السيميائي، وبين ما قدمته فكرة "معنى المعنى" عند عبد القاهر، لم يكن من السهل وضعها ضمن سياقها المرجعي كمنهج إجرائي للتحليل والمقارنة فإننا سنكتفي من ذلك بتقديم جملة من التصورات المنهجية العامة

يبين منهج "دي سويسر" في تفسير طبيعة الدلالة على مستوى التركيب، وبعض وجوه قراءة هذا التركيب من خلال فكرة "معنى المعنى" عند عبد القاهر، باعتبارها فكرة قائمة في جوهرها على مسألة النظم من خلال دلالة التركيب المجازي التي وصفها بثنائية الدلالة أثناء حديثه عن "معنى المعنى" بقوله الذي ذكرناه سابقا: «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض»¹⁷، حيث يفسر ما يدل على ثنائية هذه الدلالة بعبارة مختصرة «وهي أن تقول: المعنى والمعنى والمعنى»، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، و"بمعنى المعنى" أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر¹⁸، ويصف دلالة التركيب في المستوى الأول بأنها من مقتضيات ما تدل عليه اللغة بحكم الوضع من معانٍ نتوصل إليها بغير واسطة، أما دلالة المستوى الثاني فهي على "معنى المعنى" الذي لا نتوصل إليه إلا بواسطة دلالة المعاني الأولى، التي تقضي إلى الغرض على سبيل العلامة والإشارة، ومدار ذلك كما يقول عبد القاهر: «على الكناية والاستعارة والتمثيل»¹⁹، وهذه المعاني: «التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم، وعنها يحدث، وبها يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد أُلِفَ مع غيره»²⁰.

وإذا كانت ضروب التوسع في الكلام كثيرة منها ما يسمى مجازا، ومنها ما يسمى عدولا وانحرافا، ومنها ما يسمى مطلقا بالتوسع في الكلام، فإن ما يعنينا من ضروب التوسع هذه، هو ألوان البيان التي على مدارها يتحقق "معنى المعنى" كما يشير إلى ذلك صراحة نص الجرجاني السابق الذكر.

ومن هذا المنطلق وجب أن نميز بين ما يخص البحث في نظام اللغة بشكل عام، وهو الذي تدور حوله المباحث السيميائية جملة، وبين ما يخص مباحث علم البيان على يد عبد القاهر من خلال فكرة "معنى المعنى"، وإذا كان الجرجاني يربط تشكل الصورة بنظام العلاقات النظامية، فهذا لا يعني أننا يجب أن ننساق في البحث عن هذا التشكيل النظامي في كل صورته وهيئاته، وإنما يكفيننا في هذا المقام فقط، أن نبين كيف استطاع الجرجاني أن يهتدي إلى جعل الأشكال المجازية في لغة البيان صورة لتحقيق "معنى المعنى"، لا باعتبارها شكلا قارا من اللغة، بل لكونها حدثا

خاصا من الكلام، وتحققها على هيئة تركيبية معينة، لم يكن سوى اختصارا أراحه المتكلم لإنشاء أغراض معينة، وفي بنائه لهذه الأشكال المجازية انطلاقا من العلاقات الوظيفية المختلفة، ينشأ ما يسميه الجرجاني «بالمعنى الثاني» أو "معنى المعنى".

وعبد القاهر في هذا السياق لا يخفي وبصورة مستمرة -مفهومه للمعنى على أنه خلاصة تعالق ألفاظ اللغة ضمن تركيب يحكمه نظام خاص، وليس المعنى مطلقا هو معنى اللفظ المفرد، لأن الجاري في التعبير اللغوي أن التواصل اللساني بين فردين أو بين مجموعة بشرية لا يمكن أن يتحقق بواسطة رصف الألفاظ المفردة بعضها إلى بعض من غير أن يحكم ترتيبها في نسق معين نظام خاص، وهذا النظام أو ما يسميه الجرجاني بـ «النظم» هو الذي يذيب جميع مدلولات الألفاظ المفردة داخل الخليط العام الناشئ عن التركيب وفي ذلك يقول: «إن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض، حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد، لا عدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق»²¹.

وما يكون قد انتهى إليه الجرجاني في القرن الخامس الهجري من هذا القبيل، الذي يراه في فيه على أهمية المعنى الكلي الناشئ من خلال التركيب، هو نفسه ما وصل إليه "دي سوسير" في العصر الحديث، ولكن بعد أن قطع إلى ذلك أشواطا كبيرة، بدأها بفهمه للدلالة على أنها ذات منشأ نفسي يقوم على ثنائية مبنية على طرفي الدال والمدلول من منظور لساني بحث، على أساس أن الدال عند "سوسير": «حقيقة نفسية أو صورة سمعية تحدثها في دماغ المستمع سلسلة الأصوات التي تلتقطها أذنه، وتستدعي إلى ذهن هذا المستمع صورة ذهنية أو مفهوما هو المدلول»²²، في حين أن المدلول «هو المعنى العام المجرد»²³.

وبذلك يكون "سوسير" قد حصر مفهوم الدلالة اللسانية في العلاقة بين الدال والمدلول، أي في العلاقة بين الصورة السمعية والصورة الذهنية، ضمن إطار لساني تواصلية يستدعي الإيصال فيه وجود متكلم وسامع، وشيء يريد المتكلم إيصاله إلى السامع، كما يستلزم وجود إشارات لسانية يوصل بها ما يريد من معنى وأثر، فهناك إذاً مشترك نفسي متكون من قطبين، ويقوم على مصطلحين: الشكل "الدال" والمفهوم "المدلول"، وعلى هذا الأساس لم يخرج مفهوم

الدلالة عنده عن دلالة الكلمة، « وإن ما نسميه كلمة في تعبيرنا العادي يعتبر شكلا صوتيا أو (منقوشا) ، واستدعاؤها للشيء إنما يكون بفضل التواضع »²⁴.

هذا وإن كان المستوى اللساني الذي حدد من خلاله "دي سوسير" علاقة الدال بالمدلول ذا طبيعة تتجاوز المفهوم الجوهرى للشيء المعبر عن ماهيته، إلى مجال تحديد هذه العلاقة من منطلق الانطباعات العقلية، على اعتبار الإشارة اللسانية لا توحد بين اسم و شيء، ولكنها توحد بين مفهوم وصورة سمعية، وهذا المفهوم الذهني المنعكس على الموجودات المختلفة لا يشكل سوى انطبعا عنها، وليس من الضروري أن يكون صورة مماثلة لماهيتها وجوهرها، ولذلك فهذا النوع من الدرس هو درس نفسي في الوقت نفسه، ومنطقي ولساني بالمعنى الدقيق، إنه نفسي لأن الدال والمدلول صورتان عقليتان مشتركتان، وهو منطقي لأن من وظيفة الدال أن يتحرى هوية المفهوم، وأن يستدعيه، ثم ينقله بعد ذلك دون تشويه له أو خلط، وأخيرا هو لساني لأن الإشارات المكونة لنظام الرموز ذات طبيعة خاصة هي اللغة²⁵، ولأجل ذلك كان النظر إلى الدلالة في اللسانيات على أنها لا تتجاوز في غالب الأحيان - البحث عن المعنى التقريرى أو المعنى الحقيقى، من زاوية اعتبار العلاقة بين الدال والمدلول « ذات صيغة تعاقدية مبدئية، لكن هذا العقد جماعي منقوش في زمن طويل »²⁶.

ومع ذلك تبقى نظرية النظم التي جاء بها الجرجاني ذات موقع متميز ومهم في توجيه الدراسة اللغوية، وتبقى من ورائها نظرية "معنى المعنى" التي صاغها في ضوء إدراكه لأهمية العلاقات النظمية قادرة على تحقيق الكثير من الإجراءات المنهجية الدقيقة في التعامل مع اللغة بوجه عام، والتعامل مع دلالة الكلام بمختلف صورته على وجه خاص، ذلك لأن نظرية "معنى المعنى" في النهاية هي خلاصة تعقد شبكة من العلاقات المتبادلة والمتفاعلة من خلال مجموعة من العناصر اللغوية التي لا يمكن أن تقف عند مستوى واحد من مستويات التحليل، بل تتعداها إلى مختلف المستويات الأخرى، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستوعبها منهج معين مهما كانت أدواته الإجرائية من الصرامة والدقة، هذا وتبقى مختلف المقاربات الساعية إلى فك شفرات النص فتح مغاليقه الدلالية نحو رؤية أوسع تستجيب لشروطه الموضوعية بحاجة إلى الكثير من التأمل التأويل.

-خاتمة:

لقد قادتنا محاولة الاقتراب من نظرية «معنى المعنى» عند عبد القاهر الجرجاني خلال هذا البحث إلى الاقتناع بالأهمية الكبرى التي حملتها هذه القضية بحكم تموقعها من الفكر اللغوي بوجه عام، والفكر البياني على وجه التحديد، هذه الأهمية التي بات الوصول إليها أمرا مستعصيا لا يتأتى للباحث إدراكه بسهولة ويسر ذلك لما تمتاز به هذه المسألة من شمولية الموضوع من جهة، وكثرة المفاهيم والمصطلحات التي حملتها في مباحث الجرجاني المختلفة من جهة ثانية على الرغم مما يمتاز تناوله لها من موضوعية التحليل ودقة المنهج.

إذ اختار الجرجاني مادة موضوعه في قضية معنى المعنى بدقة متناهية حيث حصرها على ألوان البيان المشهورة «كالكناية والاستعارة والتمثيل»، باعتبار هذه التعبيرات المجازية أكثر صور التجوز قدرة على الانحراف بالمعنى عن ظاهره أو عن دلالاته الأصلية من أجل الوصول إلى دلالاته الثانوية المتحققة عن طريق "معنى المعنى".

كما اختار الجرجاني أن ينظر إلى هذه المستويات المجازية باعتبارها ظاهرة كلامية وليست مسألة لغوية، وذلك من منطلق كون التعبير المجازي تصرفا فرديا وخصوصا، يمس في جوهره القواعد المنطقية والثابتة التي تبنى عليها الظاهرة اللغوية، وهذا لا يعني بتاتا أن القواعد المشكّلة في أساليب التعبير المجازي لا تخضع لمنطق اللغة من حيث هي مادة التواصل بشكل عام، ولكن لأن منطق اللغة في التعبير المجازي هو منطق للكلام، حيث يُخضع المتكلم اللغة لأغراضه المختلفة، وهو الأمر الذي راهن عليه الجرجاني وجعله منهجا في التعامل مع قضية "معنى المعنى"، وحدد على ضوء ذلك عناصر العملية الكلامية المسهمة في تحقيقه من خلال مجموعة من العناصر الأساسية التي تعمل مجتمعة وبصورة من التفاعل على تحقيق أغراض الكلام :

فهناك أولا المتكلم الذي يقصد بكلامه غرضا يتوخاه، ثم هناك ثانيا المخاطب الذي يمارس فعل التأويل والاستنباط من أجل أن يدرك هذا الغرض أو ذاك. وهناك ثالثا عملية كلامية تركيبية مشكّلة في مستويين دلاليين: قريب يمكن الوصول إليه من منطلق الدلالات الأصلية للغة مفردة

ومركبة، ينشأ عنه المعنى، وبعيد لا يتأتى إلا بإعمال النظر والروية والاستدلال وينشأ عنه "معنى المعنى". كما أن هناك رابعا واقع ما فوق لغوي؛ هو الذي يوجه الدلالة عبر سياق التركيب، تجمعها - في نظر الجرجاني - أغراض المتكلمين ومقاصدهم، ولكل عنصر من هذه العناصر دوره الفعال في تشكيل دلالة "معنى المعنى".

هذا ويحاول الجرجاني أن يضبط طرق التفاعل بين هذه العناصر فلم يجد طريقا أقدر على تحقيقها وصهرها بما يضمن الدلالة الكلية لـ «معنى المعنى» أكثر من فكرة النظم؛ هذه الفكرة التي بلور الجرجاني على ضوءها فهمه لدلالة الصورة المجازية معتبرا إياها حصيلة ما ينشأ من التفاعل والتبادل بين مختلف وحدات التركيب ضمن سياق معين.

يمكن تلخيص أهم النتائج المترتبة عنه من خلال النقاط الآتية:

- بنى الجرجاني فهمه لـ "معنى المعنى" على أساس نظريته الشاملة للغة كمادة حضارية قابلة للتأويل والتفسير متى ما تعلق الأمر فيها بالدلالة والمعنى.
- يرى الجرجاني أن "معنى المعنى" ظاهرة كلامية تتحقق من خلال الأداء الفردي الخاص للغة انطلاقا من أبسط درجات الانحراف عن معيارية الدلالة الأصلية.
- يحدد الجرجاني مجال "معنى المعنى" انطلاقا من مبحث بلاغي في مستوى المعاني الثواني للتعبير المجازية.
- يرى الجرجاني أن "معنى المعنى" تشكيل نظمي لا يتم إلا بواسطة التفاعل بين مختلف العلاقات الضمنية لوحدات التركيب المجازي.
- وفي النهاية فإن "معنى المعنى" - كما يتصوره الجرجاني - رؤية منهجية في تحليل التراكيب اللغوية تجمع بين التحليل اللغوي والرؤية البلاغية والذوق الأدبي الرفيع، وترقى في دقتها ومنهجها إلى مستوى المقاربة مع مختلف مدارس التحليل اللساني الحديث.

- هوامش البحث:

- ¹ - اللسانيات وأسسها المعرفية: عبد السلام المسدي، دار التونسية للنشر (تونس)، والمؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، ط(1986)، ص70.
- ² - المرجع نفسه، ص26.
- ³ - نظرية المعنى في النقد العربي: مصطفى ناصف، دار الأندلس بيروت-لبنان، ص70.
- ⁴ - المرجع نفسه، ص71.
- ⁵ - شكل القصيدة العربية في النقد العربي حتى القرن الثامن الهجري: جودة فخر الدين، دار الآداب، بيروت-لبنان ط1(1984)، ص76.
- ⁶ - نظرية المعنى في النقد العربي: مصطفى ناصف، ص75.
- ⁷ - الشعرية العربية: أدونيس، دار الآداب، ط1 (1985)، ص78.
- ⁸ - دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان (1978)، ص202.
- ⁹ - المصدر نفسه، ص203.
- ¹⁰ - المصدر نفسه، ص401.
- ¹¹ - أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ص248.
- ¹² - دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص207.
- ¹³ - ينظر كتاب مقدمة في السيميائية السردية: د. رشيد بن مالك، دار القصة، الجزائر (2000)، ص7.
- ¹⁴ - دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص: (40، 41).
- ¹⁵ - المصدر نفسه - ص 41.
- ¹⁶ - محاضرات في الألسنية العامة: دي سوسير، ص: (150، 151).
- ¹⁷ - دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص202.
- ¹⁸ - المصدر نفسه، ص202.
- ¹⁹ - المصدر نفسه، ص203.
- ²⁰ - المصدر نفسه، ص (300، 301).
- ²¹ - المصدر نفسه، ص 316.
- ²² - مدخل إلى السيميوطيقا (مقال السيميوطيقا حول بعض المفاهيم والأبعاد): سيزا قاسم، منشورات عيون-المغرب، ج1، ص19.
- ²³ - المرجع نفسه، ص20.
- ²⁴ - علم الدلالة: بيير جيرو، ص38.
- ²⁵ - ينظر المرجع نفسه، ص39.
- ²⁶ - مبادئ في علم الأدلة: رولان بارث، ترجمة محمد البكري، المغرب (1986)، ص82.

- مصادر ومراجع البحث:

د. الطاهر هاشمي: معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني - مقارنة سيميائية -

- 1- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان.
- 2- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان (1978).
- 3- الشعرية العربية: أدونيس، دار الآداب، ط1 (1985).
- 4- شكل القصيدة العربية في النقد العربي حتى القرن الثامن الهجري: جودة فخر الدين، دار الآداب، بيروت-لبنان ط1 (1984).
- 5- علم الدلالة: بيير جيرو، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دمشق-سورية، ط1 (1988).
- 6- مبادئ في علم الأدلة: رولان بارث، ترجمة محمد البكري، المغرب (1986).
- 7- محاضرات في الألسنية العامة: دي سوسير، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد (1985).
- 8- مدخل إلى السيميوطيقا (مقال السيميوطيقا حول بعض المفاهيم والأبعاد): سيزا قاسم، منشورات عيون-المغرب، ج1.
- 9- مقدمة في السيميائية السردية: رشيد بن مالك، دار القصة، الجزائر (2000).
- 10- نظرية المعنى في النقد العربي: مصطفى ناصف، دار الأندلس بيروت-لبنان.
- 11- اللسانيات وأسسها المعرفية: عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر (تونس)، والمؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، ط1 (1986).